انماط العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣

م. د. كنعان حمه غريب عبدالله م. د. عابد خالد رسول

كلية العلوم الادارية والسياسية – جامعة جرموو/ جمجمال

المقدمة

يتصدر العنف السياسي قائمة العنف في القرن الحادي والعشرين، فهو من اخطر انماط العنف واكثرها انتشارا على الإطلاق؛ لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي. وخطورته تكون في اقصى درجاته، عندما يجد رجال السياسية والأحزاب السياسية والقوى الإجتماعية والدينية والمذهبية والعرقية والأيديولوجية في العنف السياسي طريقا سهلا لتحقيق طموحاتهم السياسية، وعندما يرون فيها وسيلة وحيدة لوصولهم الى السلطة، او المحافظة عليها او التاثير عليها.

ان مفهوم العنف السياسي بحسب تعريفه ينصرف الى توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق اهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول الى السلطة السياسية او ضمان السيطرة عليها عنوة والتشبث بها او الحفاظ عليها او على الأقل التاثير عليها. والعنف السياسي قد يمارس من قبل الحكومة بغرض قمع الحركات والإتجاهات السياسية والإجتماعية المعارضة لها وهنا نكون امام (العنف السياسي الرسمي) الذي مصدره الحكومة، او يمارس بين مكونات اجتماعية مختلفة في سبيل تثبيت مكتسبات سياسية او تصفية حسابات سياسية موروثة وهنا نكون ازاء (العنف السياسي غير الرسمي) الذي مصدره المجتمع.

ان ظاهرة العنف السياسي تعد ظاهرة منتشرة في العالم، لا يكاد يخلو اي مجتمع معاصر منها، وينحصر الفارق بين المجتمعات في هذا المضمار في درجة ممارسة العنف وفي نسبية اسباب الظاهرة. وفي هذا السياق اصبحت الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ من ابرز الدول التي

شهدت تصاعداً ملفتاً للنظر لممارسة العنف السياسي، سواء من قبل الحكومة او من قبل المجتمع.

يمثل هذا الجانب الماساوى الذي يعيشه العراقيون اليوم شعباً وحكومة، مجتمعاً وسلطة، **اشكالية** هذا البحث الذي يحاول تناولها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ماهي اهم انماط العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣؟ وماهي الممارسات التي يتضمنه كل نمط من انماط العنف السياسي؟ وماهي النتائج التي تتمخض عن كل نمط منها؟ ومن هو المسؤول عن تفشي العنف السياسي بكل انماطه في العراق؟

وينطلق البحث من **فرضية** مفادها ان توسع انماط العنف السياسي في العراق بقدر ما هو مرتبط بالتكوين الاجتماعي والثقافي المتعدد لهذه الدولة، فهو مرتبط بقدر اكبر بتسيس التباينات الموجودة في هذا التكوين، سواء لصالح النخب السياسية الداخلية ام لصالح القوى الخارجية.

ويتبين **اهمية** هذا البحث في انه يتناول مشكلة باتت تهدد وجود العراق وبقائه، وهي دوامة العنف السياسي الذي اضحى مشهدا يوميا مستمرا تتراوح في شدتها حتى بلغ مرحلة الحرب الاهلية في مدد معينة منذ ٢٠٠٣. وهذا ما يفرض ضرورة الالمام بهذه المشكلة علميا والبحث عن ايجاد معالجات لها.

وفي اطار **منهجية البحث** راجع الباحثان الدراسات السابقة حول مفهوم العنف السياسي بهدف التوصل الى ايجاد مفهوم يتلائم مع طبيعة هذه الظاهرة في العراق، ذلك ان انتاج المفهوم او اعادة صياغته او تبنى مفهوم معين يعكس تصور الباحث للموضوع، ومن دون تحقيق ذلك لا يمكن انتاج المعرفة. وبما ان طبيعة العنف السياسي قد تختلف من مجتمع الى آخر حسب سياقه الاجتماعي او ظروفه التاريخية، فقد تبنى الباحثان مفهوم (العنف السياسي الرسمي والعنف السياسي غير الرسمي)، والمبرر المنهجي لذلك القناعة لدى الباحثين نابع من كون هذا المفهوم قادر على احتواء جميع انماط العنف الممارس في العراق. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بما ان ظاهرة العنف بكل انماطها ظاهرة مادية وليست قضية تصورية فمن الضروري تبنى مداخل منهجية بامكانه الاقتراب من الظاهرة وتفسيرها، لذلك اعتمد البحث المنهج الامبريقي واستخدام البيانات الثانوية المختلفة التي مصدرها مراكز البحث العلمية ومؤسسات خاصة بمتابعة العنف.

وفي ضوء اشكالية البحث وفرضيته، قسمت **هيكلية** البحث اضافة الى المقدمة الى ثلاثة مطالب. فيتناول المطلب الأول: موضوع تصنيف انماط العنف السياسي. ويدرس المطلب الثاني: العنف السياسي الرسمي (العنف الحكومي) في العراق بعد ٢٠٠٣. اما المطلب الثالث: فيعالج العنف السياسي غير الرسمي (العنف غير الحكومي) في العراق بعد ٢٠٠٣. واخيراً تتضمن الخاتمة اهم الإستنتاجات التي وصل اليها البحث، مع تقديم عدد من التوصيات في سبيل معالجة العنف السياسي في العراق.

المطلب الأول
تصنيف أنماط العنف السياسي

تمثل مسالة تصنيف انماط العنف السياسي مسالة معقدة، شانها في ذلك شان تحديد مفهومي (العنف) و(العنف السياسي). فاذا سلمنا بالمفهوم الذي حدده (انطوني جيدنز) للعنف بانه اية ممارسة تنطوي على (استخدام القوة لإيذاء الآخر)[١]. فان مفهوم العنف السياسي يعني كل عمل عنيف يمارس لأغراض سياسية. وبعبارة ادق، العنف السياسي هو استخدام القوة او التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأخرين لتحقيق اهداف سياسية، فالعنف يصبح سياسياً عندما تكون اهدافه او دوافعه سياسية[٢]. فكل فعل يمارس من طرف جماعة او فرد ضد جماعة اخرى او افراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً او فعلاً بغرض تحقيق غاية سياسية هو عنف سياسي[٣]. وعلى الرغم من ان هذا التحديد لمفهومي (العنف) و(العنف السياسي) واسع لحدٍ ما، الا اننا سناخذ به كمجرد معين يساعدنا على البحث في تحديد انماط العنف السياسي.

---

(١) انطوني جيدنز، **بعيدا عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية**، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، سلسلة عالم المعرفة - العدد (٢٨٦)، رجب ١٤٢٣ - اكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٧٧.

(٢) د.حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧)، بيروت - لبنان، نيسان/ ابريل ١٩٩٩، ص ٢٧.

(٣) كامةران نصرالدين وسؤران غفور، رِؤلَى طةشةثيَكردنى كؤمةلآيةتى لة نوندوتيذى سياسيدا، طؤظارى خامة،ذمارة(٤)، هاوينى٢٠٠٦، ل١٢٤.

ذلك ظهرت حاليا بعض المشاكل المفاهيمية في تناول العنف السياسي، وخاصة منها المرتبطة بالفعل والحركة والهوية في الحرب الاهلية. ففي الحرب العالمية الثانية احتلت اليابان الفلبين، وقف جزء من الفلبينيين مع اليابانيين، ووقف الجزء الآخر ضدهم، كيف نصنف العنف الذي وقع ذلك الوقت؟ [1]

في الواقع طرح العلماء والدارسين تصنيفات عديدة ومختلفة لأنماط العنف السياسي، وهذا التعدد والإختلاف في تصنيف انماط العنف السياسي مثات الى حد كبير من تعدد العناصر التي تنطوي عليها ظاهرة العنف السياسي، لذلك يصعب عرض كل تلك التصنيفات في هذ البحث[٢]، ولكننا سنكتفي هنا بعرض عدد محدود من تلك التصنيفات، كي نختار بعد ذلك بعض منها في سبيل دراسة انماط العنف السياسي في العراق. ويمكن تقسيم اهم تلك التصنيفات الى نوعين اساسيين، وهما التصنيفات غير السياسية والتصنيفات السياسية، وذلك بالشكل الآتي:

الفرع الاول
التصنيفات غير السياسية للعنف السياسي

تتميز هذه التصنيفات بانها تركز على العناصر غير السياسية للعنف، مثل درجة تنظيمه وآثاره على الضحايا، ومدى عقلانيته، وعليه تكون انماط العنف السياسي وفق هذه التصنيفات كالآتي:

اولاً: انماط العنف السياسي وفق درجة التنظيم:

صنفت انماط العنف السياسي وفق هذا المعيار الى نمطين كالآتي[٣]:

(1) Stathis N. Kalivas, **The Ontology of "Political Violence": Action and Identity in Civil Wars**, (Perspective on Politics, vol 1, No.3. September 2003), P. 476.

(٢) حول هذه التصنيفات لأنماط العنف السياسي، ينظر: د.صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي: اسسه وابعاده**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٠، ص ص ٦٠٩-٦١٤.

(٣) د.حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص ٥٨.

١. العنف السياسي المنظم: ويشمل كافة اعمال العنف التي تتضمن درجة من التنظيم والتخطيط كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات.

٢. العنف السياسي العفوي: ويضم كل اشكال العنف العفوية غير المنظمة، كاحداث الشغب والمظاهرات، والإضرابات.

ثانياً: انماط العنف السياسي وفق آثار العنف على الضحية:

وصنفت انماط العنف السياسي وفق هذا المعيار الى نمطين رئيسين كالآتي[١]:

١. العنف السياسي المباشر: الذي يستهدف حياة الضحية او جسدها او حريتها او حقوقها او ممتلكاتها، ويتخذ اشكال عديدة مثل: القتل، الضرب، الإصابة، الاعتقال، التنكيل، الترحيل، الحد من حرية الحركة، وسحب المواطنة، هدم البيوت والتشريد ومصادرة الأراضي.

٢. العنف السياسي غير المباشر: الذي يكون آثاره بعيدة المدى وغير محسوسة على المستوى الآني او اللحظي على الضحية، ويعبر عن سياسات موجهة ضد الجماعة التي تنتمي اليها الضحية بهدف خلق حالة من الاختلال المرجو من قبل المعتدي. ومن اشكاله: التغريب الذي يهدف الى خلق فجوة ثقافية وحضارية بين جماعة الضحية وثقافتها الأم بالإضافة الى طمس الهوية الوطنية العامة. خلق حالة من التبعية الاقتصادية بقصد اعتماد جماعة الضحية معيشياًعلى المعتدي. التقصير في مجال تقديم الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والنظافة العامة. خلق جو عام من عدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي مما يحدى بجماعة الضحية بمغادرة ديارها والهجرة. استخدام مرافق تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والمدنية كوسيلة ضغط على جماعة الضحية. اعتماد مجموعة من اساليب التفرقة العرقية والدينية، ونشر آفات اجتماعية خطرة مثل المخدرات، وتغذية الإشكاليات العائلية او العرقية. تهميش جماعة الضحية وحرمان افرادها من تمثيل انفسهم في المؤسسات الحساسة التي تدير او تحكم شؤون اماكن اقامتهم.

---

(١) رنا النشاشيبي ومراد عمرو، **العنف السياسي ضد الأطفال**، مركز الدراسات امان – المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المراة، من الأنترنيت على الموقع:
http://www.amanjordan.org/aman_studies

ثالثاً: انماط العنف السياسي وفق معيار العقلانية:

وقد صنفت انماط العنف السياسي وفق هذا المعيار الى الأنماط الآتية[١]:

١. العنف السياسي اللاعقلاني: وهو ذلك النمط من العنف الذي يفتقد لأية اهداف موضوعية يثور ضدها وهو نوع من الانفجار الذي يفتقد لأية صلة موضوعية بالسياق الإجتماعي، ويستخدم هذا العنف عادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دورا محوريا في تاسيسه، ويختار جمهور هذا النمط من العنف من طراز معين من البشر ثم تنتشر بينهم افكار معينة ضد الجماعات الأخرى او ضد سلطة المجتمع و من ثم يشكل لهم بناء اجماعيا وثقافيا مضاد لبناء الجماعات الأخرى، وفي هدا النمط نجد المحرضين يكونون على وعي باهداف العنف بينما يفتقد المشتركون فيه لهذا الوعي ويصحبون ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة اتقن المحرضون تاسيسها على هذ النمط من العنف السياسي. ويرتبط بهذا النمط اللاعقلاني نمطين آخرين من العنف وهما:

ا. العنف اللاعقلاني المنشيء او المتمدي: ويفتقد هذا النمط الي اية اهداف موضوعية فهو نوع من تجسيد الفراغ، وقد تلعب وسائل الإتصال دورا بارزا في خلق ذلك النمط من العنف وذلك بنقلها لأخبار العنف والإضطرابات التي تقوم بها الجماعات المماثلة في اماكن اخري لنفس الظروف المحيطة والمسببة لبعض التوترات، وقد تلعب السلطة السياسية دورا في تاسيسه عن غير قصد منها نتيجة قيامها ببعض الإجراءات المثيرة للقلق والتوتر، او عن غير قصد حينما تتحرك السلطة بوعي لتفريغ التوترات المختزنة حتى لاتترك لها فرصة لكي تتضح في شكل فعل ثوري قد يتمكن من الإطاحة بهذه السلطة السياسية ذاتها هذا بالإضافة الى ان الهدف من هذا النمط قد يكون خلق درجة اعلى من التكيف عن طريق تصريف اكبر قدر ممكن من التوتر.

ب. العنف اللاعقلاني الإنفعالي او العاطفي: وهو نمط من الإنفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها اسبابها، وهو عنف ان كانت له اهداف موضوعية الا انها لم

---

(١) قبي آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي**، مجلة الباحث، مركز الباحث، الجزائر، عدد (١)، ك٢٠٠٨١، ص ص١٠٥-١٠٦.من الأنترنيت على الموقع: http://www.albahethcent.org/violence_1feb

تتحدد بعد، بحيث يمكن ان تصبح اساسا لفعل عقلاني، وعادة ما تكون الأسباب الموائية لهذا العنف اكثر اثارة من اسبابه الموضوعية وتكون احداثه قصيرة الأمد تلعب فيها الدعاية والإشاعة دورا محوريا، وقد يتوقف العنف الإنفعالي بعد الإنفجار، الا انه يقع عادة مرة ثانية في المستقبل اذا ما ظلت العوامل المولدة له كما هي فاذا استمرت اسبابه وتكرر حدوثه فانه ينذر بالتحول الي النمط الرشيد.

٢. العنف العقلاني او الرشيد: وهو نمط ناضج من العنف السياسي، اذ يحتوي اطارا واضحا ويحتوي بداخله على الأهداف والوسائل المحددة، ويكون المشاركين في هذا النمط عادة على وعي كامل بهذه الأحداث، ويعزف المشتركون عادة عن الإشتراك في احداث شغب غير مسؤولة. ويثور عادة هذا النمط من العنف لأسباب موضوعية واضحة كعدم الإتساق في البناء الإجتماعي، آثار البطالة او الرشوة. ويهدف هذا النمط الي فرض بعض المطالب التي تساهم في القضاء عليه.

الفرع الثاني
التصنيفات السياسية للعنف السياسي

تتسم هذه التصنيفات بانها تركز على العناصر السياسية للعنف، مثل المصدر السياسي الذي ينبعث عنه والجهة السياسية التي تمارسه، وبحسب ذلك تكون انماط العنف السياسي وفق هذه التصنيفات كالآتي:

اولاً: انماط العنف السياسي وفق المصدر الذي تنبعث عنه:

وقد صنفت انماط العنف السياسي وفق هذا المعيار الى الأنماط الآتية[1]:

١. العنف السياسي المؤسس: وهو الأعمال التي تمارسها الدولة بصورة منظمة، من خلال الاطر القانونية المرسومة ومؤسساتها المسؤولة عن ممارسة قوة الاكراه المادي المشروع.

٢. العنف السياسي الشعبي: وهو يضم اعمال العنف التي يقوم بها الأفراد والجماعات ضد بعضها البعض او ضد الدولة ولكن خارج الاطر القانونية والمؤسسية المشروعة.

(١) د.صادق الأسود، مصدرسبق ذكره، ص ٦٠٠.

ثانياً: انماط العنف السياسي وفق الجهة التي تمارسه:

وقد صنفت انماط العنف السياسي وفق هذا المعيار الى الأنماط الآتية[١]:

١. العنف السياسي الرسمي (العنف الحكومي): وهو الذي يمارسه النظام السياسي باساليب وآليات مشروعة او غير مشروعة، ضد المواطنين او ضد فئات وجماعات منهم. ويشمل حملات الاعتقال، والأحكام بالحبس مع الاشغال الشاقة لمدد مختلفة، واحكام واوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

٢. العنف السياسي غير الرسمي (غير الحكومي): وهو الذي يمارسه المواطنون او فئات وتنظيمات منهم ضد بعضها البعض او ضد بعض رموز النظام السياسي، ويشمل المظاهرات والإضرابات واحداث الشغب والاغتيالات والانقلابات.

وفي سياق هذا المعيار، يبدا العنف السياسي - عادة - بشكله الرسمي، اي من اروقة السلطة؛ فالنخب الحاكمة التي وصلت الى السلطة لنوه، تمارس من طرفها نمطا من العنف السياسي تجاه الأحزاب والقوى والفئات الأخرى، سواء عن طريق استصدار التشريعات والقوانين التي تصب لمصلحة النخبة الحاكمة، او عن طريق قرار استئصال معارضيها او مخالفيها الذين يشكلون خطرا على مستقبل وجودها في السلطة بالقوة وآليات غير مشروعة. وبعدها ينتقل العنف السياسي الى المجتمع والجماعات السياسية الموجودة خارج السلطة، وايا كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف السياسي (عنف رسمي ام غير رسمي) فان اللجوء اليه يعبر عن وجود ازمة في المجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسة العنف السياسي على الصعيدين الكمي والكيفي[٢].

ويبدو ان هذا التصنيف الأخير قريب من التصنيف السابق. وهو ينطبق بشكل ملائم على الواقع السائد في العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى كتابة هذا البحث، الذي يضم كلا النمطين من العنف السياسى، كما نبرهن عليه لاحقا في المطالب الاخرى لهذا البحث. وعليه سنختار في هذا البحث التصنيف الأخير لعرض وتناول دراسة انماط العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣.

---

(١) د.حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص ص ١٢-١٣.

(٢) جميل عودة، **العنف السياسي والعمل السلمي**، شبكة النبا المعلوماتية، متاح في الأنترنيت على الموقع: http://www.annaba.org/shrsc/jamiooda.com

اضافة الى ما سبق هناك دراسة حاولت فهم العنف السياسي من خلال جمع البيانات منذ عام ١٩٥٠، وبناءا على ذلك قدمت نموذجا نظريا لدراسة العنف السياسي قائم على تصنيف ثنائي وفقا لمعيار (اسباب العنف)، وهما: اولا، العوامل المرتبطة بالصدمات الاولية للاجور وايجار الموارد والمساعدات. ثانيا، العوامل المرتبطة بعدم التجانس السياسي بين المؤسسات[1].

وعلى الرغم من ان هذه الدراسة قد قدمت نموذجا نظريا متماسكا لدراسة العنف السياسي الا انه من الصعب تطبيقها على الحالة العراقية، نظرا لعدم وجود بيانات دقيقة للحصول على مؤشرات واضحة، اضافة الى ان الدراسة لم تتطرق الى التقسيم الطائفي كسبب من اسباب العنف السياسي، لذلك ليس منتجا الاعتماد على هكذا مقاربات لدراسة الوضع العراقي.

المطلب الثاني
العنف السياسي الرسمي في العراق بعد ٢٠٠٣

الحكومة بمفهومها العام، وفق المبادئ الدستورية، هي السلطة الآمرة في الدولة التي تحفظ النظام فيها، وتعمل لصالح افرادها. ومهما يكون اصل مشروعية الحكومة فان القوة تعد عنصراً اساسياً من العناصر التي تقوم عليها سلطة الحكومة. واول مظاهر القوة التي تعتمد عليها الحكومة هي القوة العسكرية والبوليسية لحماية وجود الدولة وامن افرادها داخلياً وخارجياً، ولغرض سيطرتها بالقوة المادية على الأفعال التي تهدد وجود الدولة وامنها عند الإقتضاء. ولهذا تلعب السجون والمعتقلات وغيرها من وسائل الردع دوراً كبيراً في هذا المجال. وبالرغم من كل هذا، فان سلطة الحكومة وان اخذت في الحياة الواقعية شكل قوة مادية، فهي قبل كل شئ تعتمد في وجودها، وفي شرعية تصرفاتها على مدى ارتباطها بالمواطنين، وصدق تعبيرها عنهم، ومن ثم فهي تستقر في الأساس على رضا المواطنين بها وقبولهم لها. وهذا الرضا هو الذي يؤكد شرعية سلطة الحكومة، ويمكنها من الوفاء بواجباتها

(1) Timothy Besley and Torsten Persson, **The Logic of Political Violence**, paper presented in seminars titled (The Incidence of Civil War: Theory and Evidence). at the LSE, Edinburgh, Warwick, Oxford, IIES, Tilburg, UPF, Uppsala, Bonn, a CIFAR meeting, ESEM 2009. P1

التي تتمثل بحماية امن الدولة والمواطنين من خلال فرض القانون وضمان عدم الخروج عن قواعده النافذة[١].

وعلى الحكومة في ادائها لواجباتها تلك، الإلتزام بالقانون واحترامها عندما تقتضي الحاجة منها استخدام القوة، لكي تضمن مشروعية كل التصرفات التي تقوم بها في ذلك النطاق. فقيام الحكومة بكل تصرف ينطوي على استخدام القوة، يجب ان يستند على نص قانوني وبامر صادر من قبل سلطة قضائية مختصة، وبغرض ضبط او ردع فعل اجرامي ينتهك او يهدد امن الدولة والمواطنين. اما اذا لم تلتزم الحكومة في استخدام القوة بهذه الشروط، فان تصرفها يكون تصرفاً غير مشروعاً، وبذلك يتحول التصرف الى العنف السياسي الرسمي[٢].

وعلى ضوء الفكرة السابقة، شهد العراق منذ (نيسان/ ٢٠٠٣) تصاعد العنف الرسمي بشكل ملفت للنظر. فبعد ان الغت سلطة الإئتلاف المؤقتة، على يد الحاكم المدني الأمريكي في العراق (بول بريمر)، معظم التشكيلات الإدارية والسياسية والعسكرية العراقية والغاء ثلاث وزارات فوراً (الدفاع والداخلية والإعلام) بموجب قانون (حل الكيانات) ، واحلال القوات المتعددة الجنسيات محل التشكيلات العسكرية والأمنية العراقية، واخضاع جميع اجهزة الدولة لصلاحيات سلطة الإئتلاف[٣]. واصبحت هذه الخطوة انطلاقة لظاهرة عدم الإستقرار والفلتان الأمني واستشراء العنف في البلاد، حيث بادرت القوات المتعددة الجنسيات بالتعامل مع العراقيين من خلال العنف السياسي الرسمي، وظلت هذه القوات تمارس اشد انتهاكات لحقوق الإنسان منذ (٢٠٠٣) ولحد انسحابها في (٢٠١١). فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضية معتقلي (سجن ابوغريب) اصبحت فضيحة اثارت الراي العام العالمي ضد الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) د.احسان حميد المفرجي، د.كطران زغير نعمة ود.رعد ناجي الجدة، **النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩٧، ص ص ٤٩-٥٠.

(٢) منظمة العفو الدولية، **دليل المحاكمات العادلة**، الطبعة الأولى، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن – المملكة المتحدة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٤- ٢٥.

(٣) ينظر: **الأمر رقم (٢) لعام ٢٠٠٣**، في: سلطة الإئتلاف المؤقتة، الوثائق الرسمية، من الأنترنيت على الموقع:

http://www.iraqcoalition.org/arabic/cpa-documents.htm

وقوانها في العراق[1].

واشارت تقارير موثوقة صادرة سنويا او كل نصف سنة من قبل كل من (منظمة مراقبة حقوق الانسان الامريكية ومنظمة العفو الدولية وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق) الى الانتهاكات التي قامت بها القوات المتعددة الجنسيات منذ دخولها العراق في ٢٠٠٣، مثل: حصارها لمدن كاملة كسياسة عقاب جماعي، هدم المنازل والاعتقالات الكيفية، اخذ بعض افراد العوائل كاسرى، الانتهاكات التي جرت في السجون، مع آلاف السجناء المعتقلين دون ان يجري محاكمتهم او توجيه تهمة لهم، وقسم منهم انتظر الافراج لشهور وسنوات. ومع ذلك تمتعت تلك القوات بحصانة ولم توجد طوال المدة من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) قوانين تخضع عناصر هذه القوات للمحاكمات في حالات ارتكابهم جرائم ضد المواطن العراقي، بل وكانوا يتمتعون بالحصانة منحت لهم وفق قرار رقم (١٧) لسنة (٢٠٠٤) الذي اصدره الحاكم المدني بول بريمر. هذا وكثيراً ما قامت القوات المتعددة الجنسيات، بعمليات دهم واقتحام بدون امر من اي مركز تابع للحكومة، او اذن من اي مسؤول، وكذلك دون اي اذن من القضاء العراقي[2].

وقد اشار (التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٩) الى ان آلاف الأشخاص كانوا محتجزين بدون تهمة او محاكمة لدى القوات الأمريكية المشاركة في (القوات المتعددة

(١) د. كاظم حبيب، **الإستبداد والقسوة في العراق**، محاولة لفهم الأساس المادي لظاهرتي الإستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية – كردستان العراق، العراق، ٢٠٠٥، ص ص ٥٢٢–٥٢٨.

(٢) لتفاصيل اكثر ينظر: الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، **التقارير السنوية عن حالة حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ و٢٠١٤**، من الأنترنيت على الموقع:

http://www.ihrsusa.net/sections-6.html

– وكذلك ينظر: بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، **التقارير نصف السنوية عن وضع حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨، و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ و٢٠١٤**، من الأنترنيت على الموقع:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=168&Itemid=644&lang=ar

الجنسيات) حيث احتجزت في نهاية العام (٢٠٠٩) ما يقرب من (١٥٥٠٠) معتقل، ومعظمهم كانوا بدون تهمة او محاكمة، في معسكر بوكا بالقرب من البصرة، ومعسكر كروبر بالقرب من مطار بغداد الدولي وفي مواقع اخرى. وقد مضى على بعض هؤلاء المعتقلين نحو خمس سنوات وهم رهن الاحتجاز[١].

ومع اعادة بناء قوات الأمن العراقية، منذ عملية انتقال السيادة الى العراقيين في ٢٠٠٤، اصبحت هذه القوات في حالات عديدة شريكاً للقوات المتعددة الجنسيات في ممارسة العنف السياسي الرسمي. فبدلاً من ان تكون اداة ردع لحماية المواطن، تحولت الى آلة قمع للمجتمع وقد وثقت تجاوزات قوات الأمن العراقية التي مارستها منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٤، في تقارير موثوقة صادرة سنويا او كل نصف سنة من منظمات دولية وداخلية عديدة، ويمكن عرض عدد من تلك الممارسات في النقاط الآتية[٢]:

- الاعتقال والاحتجاز التعسفي في السجون بدون اذن من جهة قضائية مختصة وحالات الاعدام بدون محاكمة حتى.
- اقتحام البيوت، واعتقال المواطنين دون اذن من القضاء.
- تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والإنسانية، والعاملين في المؤسسات الإعلامية.

---

(١) للتفاصيل اكثر ينظر: منظمة العفو الدولية، **التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٩**، متاح في الأنترنيت على الموقع: http://www.
Amnesty International Report2009.mht

– وكذلك ضمن التقارير القطرية لمنظمة العفو الدولية حول العراق ينظر: منظمة العفو الدولية، **بين المجازر والياس: العراق بعد خمس سنوات ١٧مارس/آذار ٢٠٠٨**، من الإنترنيت في الموقع نفسه.

(٢) للتفاصيل حول هذه الممارسات ينظر: بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، **التقارير نصف السنوية عن وضع حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ و٢٠١٤**، المصدر السابق. وكذلك: الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، **التقارير السنوية عن حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣**، المصدر السابق.

- استخدام العنف والقوة في مواجهة التظاهرات السلمية.
- الإعتداء على الصحفين وتقييد حريتهم اثناء عملهم وضربهم وقتلهم في بعض الاحيان.
- ظاهرة اطلاق العيارات النارية من قبل الشرطة والحرس الوطني.

وكنموذج لهذه الممارسات فقد اشارت منظمة (مرصد الحقوق والحريات الدستورية العراقية) في تقريرها السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق في المدة من (٢٠٠٩/١/١) لغاية (٢٠٠٩/ ١٢/٣١) الى ان حوالي (٢٠, ٢٦٥) عراقياً وقعوا لاغراض سياسية تحت طائلة اجراءات الاعتقال او الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعدام، من قبل قوات الأمن العراقية، فبلغ عدد المعتقلين وفق تقرير المرصد لعام ٢٠٠٩ لحوالي (١٥.٨١٣) معتقلا، فيما وصل عدد المحكومين بالاعدام خلال العام نفسه الى ما يقارب (٨٦) شخص[١]. وقد جرت معظم تلك الممارسات بخلاف مع ما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (٣٧) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٢].

وهناك اسباب عديدة وراء تفعيل العنف السياسي الرسمي في العراق بعد ٢٠٠٣ منها[٣]:

١) اعتماد آلية المحاصصة الطائفية في تشكيل قوات الأمن العراقية.
٢) استخدام قوات الأمن في الصراعات الطائفية وضمان السيطرة الطائفية.

---

(١) منظمة مرصد الحقوق والحريات الدستورية، **حقوق الإنسان في العراق لازالت تثير القلق دون اهتمام الجهات الحكومية – عرض تقرير مرصد السنوي لعام ٢٠٠٩**، من الأنترنيت على الموقع:
http://www.marsadr/ constitutional- rights- freedom/ mrfc2009.mht

(٢) نصت الفقرة (١) من المادة (٣٧) من (**دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥**) على ان:
"ا – حرية الانسان وكرامته مصونة.
ب – لايجوز توقيف احد او التحقيق معه الا بموجب قرار قضائي.
ج – يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية، ولاعبرة باي اعتراف انتزع بالاكراه او التهديد او التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه، وفقا للقانون".

(٣) منظمة مرصد الحقوق والحريات الدستورية، المصدر السابق.

٣) تقصير السلطة التنفيذية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وصيانة حقوق الافراد وتجسيد العمل بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة وبشكل خاص المؤسسات الامنية واحترام القانون الدولي الانساني.

٤) غياب الرقابة على ادارة السجون وعدم التحقيق في عمليات التعذيب في السجون.

٥) عدم تعزيز ثقافة حقوق الانسان في مؤسسات الدولة الأمنية.

٦) تجنب البرلمان العراقي بتفعيل دوره التشريعي بسن القوانين التي تهدف الى تطبيق بنود الدستور وصيانتها، وعدم تفعيل دوره الرقابي على السلطة التنفيذية في هذا المجال، مع عدم اتخاذ لجنة حقوق الانسان التدابير اللازمة في الحفاظ على حقوق الانسان داخل العراق.

وعلى الرغم من ان وتيرة العنف الرسمي قد خففت خلال الاعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وهذا وفر امام الحكومة العراقية فرصة لعقد المصالحة الوطنية، ومن ثم اعادة بناء الثقة باجهزتها في حماية جميع المواطنين في ظل سيادة القانون وبعيدا عن معايير الطائفية. والحق فقد بادر رئيس الوزراء العراقي (نوري مالكي)، منذ توليه السلطة في (٢٠٠٦) ولحد نهاية ولايته الاولى في (٢٠١٠)، الى طرح مشاريع للمصالحة الوطنية اكثر من مرة، الا ان معظم مبادراته تلك قد بائت بالفشل لأسباب عديدة، ومن اهمها قيام المالكي نفسه بتحريك العنف السياسي الرسمي لغرض تعزيز مكانته في السلطة اولاً، وزج قوات الأمن العراقية في الصراعات السياسية والطائفية ثانياً، واتسام مشاريعه للمصالحة الوطنية بلغة الإستقصاء واستبعاد بعض الجهات بدلاً من لغة التسامح والسلام بين ابناء البلد ثالثا[١]. بل وقاد المالكي من خلال اجهزة الأمن العراقية حملة اعتقالات واسعة في بغداد ومناطق اخرى اثناء وبعد الإنتخابات البرلمانية في (٢٠١٠/٣/٧)، وكانت هذه الممارسات تتضارب مع دعوات المصالحة، بل وتنذر باستمرار العنف السياسي الرسمي في العراق الى اجل طويل[٢].

(١) فالح عبدالجبار، **مفهوم العنف – مفهوم الإرهاب**، منتدى الحوار المتمدن، من الأنترنيت على لموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=71878

(٢) انتوني شديد، **جذور العنف السياسي ضاربة اطنابها في العراق.. والانتخابات ليست استثناء**، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، العدد ١١٤٣٧، الاثنين ٢٢ مارس ٢٠١٠، من الأنترنيت على الموقع: http://www.alsharqalawsat.com/ar/forum/showthread.php?t=11437

وفعلا استغل رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) مدة ولايته الثانية ولحد نهايتها في (٢٠١٤) لتعزيز قوته ولم يقدم خطوات جدية لعقد المصالحة الوطنية، بل احتفظ بالسيطرة على وزارتي الدفاع والداخلية اضافة الى سيطرته على الوية عسكرية نخبوية، واستخدم كل ذلك لتصعيد وتيرة العنف ضد القوى السياسية المنافسة له وكذلك ضد الطائفة السنية في العراق[١]. ونفذ نوري المالكي استراتيجية فرق تسد ادت تحييد اي قيادة عربية سنية ذات مصداقية، واتخذ خطوات تعزز التصورات بوجود اجندة مذهبية التي حشرت السنة في خانة الاقلية في نظام يهيمن عليه الشيعة. وجرى تهميش سياسيين بارزين معظمهم من السنة تطبيقا لقانون المساءلة والعدالة على اساس ارتباطات مزعومة وعلى مستويات عليا بحزب البعث السابق. وفي اطار ذلك تعرض قادة الطائفة السنية وابناءها للملاحقة والتخويف من قبل قوات الامن العراقية وفي معظم الاحيان تحت لواء اجتثاث البعث ومكافحة الارهاب[٢]. ومع انسحاب القوات الامريكية في نهاية (٢٠١١) اصدرت حكومة المالكي امرا باعتقال نائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي)، وهو زعيم سني رفيع، اقتربت الامور من نقطة الانهيار، اذ تزايدت العمليات القمعية من قبل قوات الامن ضد السنة مما تنامت معها التوترات الطائفية، وامرت الحكومة بنشر قوات الامن بشكل غير متناسب في الاحياء السنية في بغداد، وكذلك في المحافظات التي يسكنها السنة (الانبار وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك). وما زاد الطين بلة هو التطورات العنيفة التي شهدتها الاحداث في سوريا المجاورة للعراق، التي حفزت السنة على اطلاق حركة احتجاجية سلمية غير مسبوقة في اواخر (٢٠١٢) ردا على اعتقال الحراس الشخصيين لوزير المالية (رافع العيساوي)، وهو زعيم سني بارز ايضا، بتهم المشاركة في هجمات ارهابية. ولكن بدلا من الاستجابة السلمية لمطالب المحتجين السنة رفضت الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات مباشرة معهم، بل

(١) مجموعة الازمات الدولية، **المعارضة العلمانية في العراق: صعود وتراجع تحالف العراقية**، التقرير رقم (١٢٧) حول الشرق الاوسط، ٣١تموز/٢٠١٢، بروكسل، ص ص ٢-٣.

(٢) مجموعة الازمات الدولية، **سنة العراق والدولة: فرصة كبرى او خسارة فادحة**، التقرير رقم (١٤٤) حول الشرق الاوسط، ١٨آب/٢٠١٣، بروكسل، ص ص٨-٩.

شددت الاجراءات الامنية في المناطق التي يقطنها السنة، من ثم اختارت في اواسط (٢٠١٣) قمع تلك الاحتجاجات الشعبية السلمية بالقوة، فادى ذلك الى موجة عنف فاقت في حدتها اي موجة عنف شهدتها البلاد خلال السنوات الاخيرة. اعادت الهجمات ضد قوات الامن وضد المدنيين، وردت الميليشيات الشيعية بشن الهجمات على السنة التي تعرض ابنائها بدورهم بمزيد من العنف و القمع من قبل قوات الامن الحكومية. واحيا كل هذا المخاوف من العودة الى حرب اهلية شاملة، وانهيار الدولة الهشة في العراق[1].

وكان للعنف السياسي الرسمي في عراق منذ ٢٠٠٣، آثاراً ونتائج سلبية خطيرة على الحياة السياسية، ولعل من اهمها هي:

ا. افتقاد المواطن العراقي شيئاً فشيئاً لثقته بالحكومة واجهزتها الأمنية، وذلك ليست لقوتها المتنامية، بل لإستخدامها المفرط للعنف ضده وضد المجتمع وقواه المختلفة.

ب. اضعاف الإنتماء الوطني وتلاشى ولاء المواطن للدولة وتعزيز الولاءات العرقية والدينية والمذهبية والقبلية والأسرية لديه كتعويض عن الولاء للدولة واجهزتها الحكومية والأمنية التي ما فتئت تقمعه، وذلك كاطار للحفاظ على وجوده وامنه وحمايته.

ج.تكريس الهويات الخاصة على حساب تراجع الهوية الوطنية الشاملة، وهذا ما ادى بالتالي الى انخراط المواطن في سلوك العنف السياسي للحفاظ على انتماءاته وهوياته الخاصة.

د. اضعاف الحكومة واجهزته الأمنية في مواجهة العنف السياسي من القوى الاجتماعية والسياسية والدينية وعدم قدرتها على المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع العراقي.

وهذه النتائج للعنف السياسي الرسمي (العنف السياسي الحكومي) في العراق بعد ٢٠٠٣ ساعد على تعزيز العنف السياسي غير الرسمي (العنف السياسي غير الحكومي).

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢٣-٢٥.

المطلب الثالث
العنف السياسي غير الرسمي في العراق بعد ٢٠٠٣

المقصود بالعنف السياسي غير الرسمي، هو العنف الممارس من قبل الافراد والجماعات التي تقع خارج سيطرة سلطة الدولة، ولكن هناك قضية من الضروري مناقشتها، تتمثل في كون ان تلك الجماعات بعضها عراقية وبعضها الآخر غير عراقية انت من وراء الحدود. من هنا يمكن تصنيف العنف غير الرسمي الى نمطين، وهما العنف الممارس من قبل جماعات وتنظيمات عراقية، والعنف الممارس من قبل جماعات وتنظيمات غير عراقية، وتتناول كل نمط منهما على النحو الآتي:

الفرع الاول
العنف السياسي غير الرسمي من قبل جماعات عراقية

يتسم العراق على صعيد التكوين الإجتماعي بالتنوع، اذ انصهرت فيه اعراق واديان وطوائف عدة وهذا ما ادت الى تشكل بناء اجتماعي معقد للغاية، مما تعقدت معه شبكة الهوية العراقية اكثر فاكثر. فقد احتفظت الدولة العراقية منذ نشاتها في بداية القرن الماضي على تنوعها وتعدديتها الإجتماعية من حيث الإنتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، وذلك بحسب البيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة والوضع الإقتصادي والتجارب التاريخية والأنماط الثقافية، اضافة الى قربها او بعدها من دول الجوار[1].

وجراء استمرارية هذا النمط من التكوين الإجتماعي في العراق واجهت الحكومة المركزية مشكلات كبيرة، فعلى الرغم من محاولات التحديث وتطبيق سياسات لترسيخ الولاء الوطني الشامل على حساب الولاءات الفرعية، من خلال توسيع فرص التعليم ونشر القيم المدنية وتوسيع الجيش وجعله المؤسسة الإجتماعية المركزية لترسيخ الهوية الوطنية العراقية، فضلاً عن نشر ايديولوجيات شمولية ووحدوية. ولكن بسبب السياسات المتناقضة للحكومة المركزية

(١) ينظر: خضر عباس عطوان، **مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، السنة (٢٩)، العدد (٣٣٠)، آب/٢٠٠٦، ص٣٧.

منيت معظم هذه المحاولات بالفشل، بل لعبت تلك السياسات دوراً كبيراً في استمرار هذه الوضعية، فلم يقف انتعاش الإنتماءات الفرعية في مواجهة الوطنية واستمرار القبلية تجاه المدنية. ففي (العهد الملكي) خلال السنوات (١٩٢١ – ١٩٥٨) وجدت ظروف الإحتكار السياسي وغلبة ممثلي القوى التقليدية (الشيوخ ورؤساء العشائر) على المؤسسات الدستورية ومعاداة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفي العهد الجمهوري بين (١٩٥٨ – ٢٠٠٣) سادت التوجهات السياسية القائمة على رفض التعددية السياسية والغاء المؤسسات النيابية والإصرار على الإنصهار السياسي في ظل الإحتكار السياسي وعبادة الشخصية. اسهمت كل هذا في تاجيج النزاعات الداخلية وتعزيز الولاءات والعصبيات الفرعية على حساب الإندماج السياسي والولاء للدولة. بل تحولت الحكومة نفسها واجهزتها الأمنية جراء ذلك بعد ٢٠٠٣، كما لاحظنا في المطلب السابق، الى مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات، وتنحاز الى جماعة معينة، وتصبح عندئذ مجرد غنيمة تستفرد بها تلك الجماعة سواء كانت طائفة او مذهب او عشيرة، وتنذر بتقنين التفكك الإجتماعي وجعله شرعية، بحيث تكون الكلمة الأولى والأخيرة لدستور نمط العلاقات الطائفية لا لدستور الدولة وقوانينها[١].

وعليه فاذا وفرت التباينات الإجتماعية الثقافية والتعددية الإثنية والدينية والإقليمية في العرق ارضية ملائمة لولادة النزاعات بين اطيافه المختلفة، الا ان تسييس هذا التباينات قد شكل عنصرا مولد لتلك النزاعات[٢]. فبعد االعام ٢٠٠٣، مثلت انحطاط النظام الإجتماعي الى اسوء حالاته، احد النتائج الأولية للحرب الامريكي على العراق. اذ ان الأمر لم يتعلق بمجرد تغيير النظام الحاكم فحسب، بل بفتح المجال امام تشرذم العقد الإجتماعي الهش في الاصل وحصول فراغ سياسي – اجتماعي هائل في كيان الدولة[٣]. وبعد تسليم الحكم الى العراقيين

(١) ينظر: د. عبدالوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: الموايث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص ص ٢٥٥– ٢٥٧.

(٢) ينظر: رشيد عمارة ياس الزيدي، **ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال**، من: باسيل يوسف بجك والآخرين، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية–الهوية الوطنية–السياسات الاقتصادية)، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٩)، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٢٦.

(٣) ينظر: هاني فارس،**الآثار السياسية – الإجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية،**

بعد ذلك ولاسيما منذ ٢٠٠٥، استغلت النخب السياسية العراقية والقادة الجدد في العراق هذه التباينات الاجتماعية كمصدر لقوتها في صراعها الحاد على السلطة والفوز بها ومن ثم تعزيز موقعها فيها.

وفي ظل هكذا ظروف وغياب الثقافة الوطنية الشاملة وانعدام الثوابت الرمزية الموحدة للمجتمع، وخشية الإضطهاد السياسي والتهميش الإجتماعي والإهمال العرقي والإستبعاد الطائفي، عهد كل فريق او طائفة الى استنفار مخزون ثقافته الفرعية واستحضار رصيد موروثه القبلي بغية استخدامها لتغليب مصالحه الاثنية وفرض وجهة نظره الجزئية، والسعي من ثم لنشر افكاره وتوسيع دائرة معتقداته. لذا فان ديناميات اشتعال ثقافة التكوينات الفرعية (العنصرية والطائفية والعشائرية) تحولت من وظيفة شد لحمة المجتمع الى عامل اساسي في تعميق الخلافات وتاكيد التمايزات وتاجيج لهيب العنف السياسي واطلاق العنان للعدوان بين اطياف المجتمع[١].

واتصلت بهذه الظروف السياسية المظطربة والمشاهد الإجتماعية المشحونة بالطائفية والتمايز الطائفي، موجة الفوضى العارمة وانعدام الأمن والقانون التي باتت تعم العراق على نحو متزايد، وتراجع الخدمات العامة وتلكؤ عمليات اعادة تاهيل وتفعيل النظامين الصحي والتعليمي، وتعرض عدد من الفئات الإجتماعية الى المزيد من التمييز والإستبعاد ومن ضمنها المراة والشباب[٢].

وقد مثل كل ذلك مصادر اجتماعية فعالة لتوليد العنف السياسي غير الرسمي في العراق،

من: محمد الهزاط والآخرين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، ط١، آيار/٢٠٠٤، ص١٩٣.

(١) مؤيد جبير محمود الفلوجي، **واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٠.

(٢) انطوان حداد، **الأوضاع الإنسانية ولإجتماعية في العراق بعد الحرب: التحديات – الأولويات– الضرورات**، من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا اعادة الإعمارالاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ايار/٢٠٠٤، ص ص ٩٩– ١٠٠.

ولاسيما بسبب تراجع ايمان بعض التكوينات الإجتماعية بالآليات السلمية في ادارة الحياة السياسية، ومراهنة بعضها الآخر على القوى التقليدية النافذة (مثل العشائر والمؤسسات الدينية) للوصول الى غاياتها السياسية، اضافة الى ان معظم الأحزاب السياسية النافذة قد اتجهت نحو استحضار الترابطات دون الوطنية كموارد لتغذية وجودها.

وعليه اصبح العراق ساحة لممارسة العنف السياسي غير الرسمي، الذي بلغ اوجه في السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ثم في (٢٠١٤) ولازالت مستمرة، من قبل قوى اجتماعية غير حكومية، الميليشيات المسلحة و القوى الحزبية التي تمتلك مليشيات، وجماعات مسلحة محسوبة على بعض الطوائف الدينية والعرقية. وقد وثقت الأعمال العنفية التي مارستها تلك القوى غير الرسمية ضد طوائف وجماعات اخرى بل وحتى ضد المواطن العادي غير المسلح، منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٥، في تقارير موثوقة صادرة من منظمات دولية وداخلية عديدة، ويمكن عرض عدد من اهم اشكال العنف غير الرسمي التي وثقت في تلك التقارير في النقاط الآتية[1]:

- الإقتتال الطائفي، او ما يسمى بـ(القتل على الهوية)، التي اصبحت امراً يومياً منتشراً على طول وعرض الخارطة العراقية في ولاسيما خلال السنوات (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)، وكان آثار التعذيب على اجساد بعض الضحايا بعد موتهم، اوآثار الحرق والكي على اجساد البعض الآخر منهم، بالاضافة الى العمليات القتالية التي كانت تدور احياناً بين المليشيات التابعة لهذه الجهة وتلك، والتي كانت تجري دائماً في الأحياء السكنية، مما جعلت تلك المناطق ساحات حرب مفتوحة على كل النتائج، حيث يدفع المواطنون الأبرياء حياتهم ثمناً لها.
- التهجير القسري لأبناء بعض الطوائف الصغيرة والكبيرة في المناطق التي لا يكونون

(١) للتفاصيل حول هذه الممارسات ينظر: الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، **التقارير السنوية عن حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ و٢٠١٤**، المصدر السابق. وكذلك ينظر: بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، **التقارير نصف السنوية عن وضع حقوق الانسان في العراق للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و ٢٠١٣ و٢٠١٤**، المصدر السابق.

فيها الأكثرية، وقد شملت هذه العمليات عادة تهجير المواطنين الآمنين. ومنها هجرة اعداد غير قليلة من العوائل السنية والمسيحية والصابئية والأيزيدية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي الاخرى، الى اقليم كوردستان حتى وصل عدد النازحين اليها في العام ٢٠٠٦ الى (١.٨٠٠.٠٠٠) نازح وهروب آلاف العوائل الأخرى الى خارج العراق. ومع تجدد العنف في العراق في اواسط ٢٠١٤ بدات موجة جديدة من النزوح بشكل ملفت للنظر، اذ وصل عدد النازحين حتى اواسط العام (٢٠١٥) – بحسب بعض المصادر الموثوقة – نحو (٣.١١٢.٩١٤) نازح داخل العراق فقط، وهم يشكلون (٥١٨.٨١٩) عائلة موزعين على (١٠٣) قضاء و(٣.٦١٣) موقعا بارزا في العراق. ويمثل وسط وشمال العراق (٦٨%) من النازحين، ويستضيف اقليم كوردستان (٢٨%) منهم وجنوب العراق (٤%)[١].

- اختطاف افراد بعض الطوائف من قبل ميليشات وعصابات المسلحة واجبار البعض على التنازل رسمياً عن داره او عقاره للخاطفين من العصابات والمليشيات المسلحة مقابل اطلاق سراح احد افراد عائلته.

- اغتيال الكوادر والعقول العلمية اذ تعرض العلماء والأطباء ذوي الاختصاص والأساتذة الجامعيين الى عمليات ابادة مقصودة، بالإضافة الى ان اعداد كثيرة منهم قد هجروا العراق خوفاً من القتل والاختطاف. على الرغم من ان اغلب الضحايا من هذه الشريحة المتقدمة، هم اناس اكاديميون، لا هم لهم غير العلم، والاخلاص لشرفه العلمي، اذ لم تكن لديهم اية اتجاهات دينية، او طائفية، او قومية، كما انهم بعيدون عن كل المجاذبات السياسية، والأيديولوجية.

- اغتيال وتصفية رجال الدين عن طريق الاغتيالات الشخصية او بواسطة العبوات الناسفة، او عن طريق الحوادث المفتعلة.

- العنف ضد الإعلاميين، لاسيما استهداف الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام

(١) للتفاصيل ينظر: المنظمة الدولية للهجرة – العراق (IOM-IRAQ)، **مصفوفة تتبع النزوح الجولة ٢٤ تموز ٢٠١٥**، ص ص ١–٢، من الأنترنيت على الموقع:
http://iomiraq.net/file/1992/download?token=Il0XFEu5

العراقية والعربية والاجنبية العاملة في العراق، وتعرض هؤلاء الإعلاميين للمضايقات والأعتداءات، وعمليات اطلاق نار، ناهيك عن تعرضهم للإعتقال، والتصفية الجسدية من قبل المنظمات والميليشيات المسلحة.

- قيام الميليشيات المسلحة (ولاسيما في اعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧) بعمليات نهب وسرقة عدد من بنوك الدولة بين فترة واخرى دون عقاب، خاصة وان نتائج التحقيق حولها كانت ضائعة وشبه مفقودة، بسبب تفاهمات المحاصصة. بالإضافة الى الإعتداء على المؤسسات والدوائر الحكومية وسرقة ممتلكاتها وايذاء موظفيها، وقصف المدارس والثانويات واقتحام المستشفيات وسرقة الادوية، وارباك العاملين فيها.

- الاعتداءات على صالونات الحلاقة، ومحلات التسجيلات الموسيقية والغنائية، ومحال الأقراص الليزرية. واغلاق اغلب هذه المحلات تماماً، او تحديد نشاطها بخطوط واوامر صادرة من بعض المسؤولين عن هذه الميليشيات. بالإضافة الى منع ارتداء بعض انواع الأزياء الشبابية للرجال والنساء، فمن يرتدى سراويل الجنز في بعض المدن يتعرض للضرب والأهانة، وربما للقتل ايضاً.

فجراء كل ذلك اضحى كل عراقي له من بين الذين قتلوا في هذه الظروف احد الأبوين او طفل او زوج/ زوجة او ابن عم/ عمة او صديق او زميل دراسة او جار او ربما كل من هؤلاء جميعاً. كما ان اكثر من نصف المقتولين هم من النساء والأطفال[1]. وقد سجلت منظمة (مرصد الحقوق والحريات الدستورية العراقية) في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ عدد ضحايا العنف السياسي غير الرسمي الذي بلغ ما يقارب من (٣٤.٣١٣) ضحية خلال الفترة من (٢٠٠٩/١/١) لغاية (٢٠٠٩/ ١٢/٣١). وتصنف هذه الضحايا ضمن ضحايا اعمال القتل الطائفي بواسطة: اعمال الاغتيال والقتل والخطف والتعذيب والنزوح وغيرها. وسجلت المنظمة في التقرير وقوع (١٨.٤١٤) حالة حرمان من الحياة على نحو تعسفي او غير مشروع توزعت بين

(١) ينظر: وليام بولك، **الواقع والخيارات في حرب العراق**، من: انتوني كوردسمان والآخرين، مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق امريكية وعالمية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٠.

ضحايا (القتل، الإصابات، الخطف). فيما وصلت عدد الاصابات الى (١٣.٥٣٧) ضحية كمصابين نتيجة لعلميات العنف السياسي غير الرسمي[١]. وفي آخر تقرير للامم المتحدة صادر في (١٣تموز٢٠١٥) حول اوضاع حقوق الانسان في العراق، ورد ان عدد ضحايا العنف السياسي الدائر حاليا في العراق قد وصل من بين المدنيين (دون القوى المتقاتلة)، خلال الاشهر السنة الاولى من العام (٢٠١٥)، الى (١١.٩٩٦) ضحية من بينهم (٣.٨٢٣) قتيل و(٨.١٧٣) جريح[٢].

ويوضح جدول رقم (١) الذي اعده (مشروع حصر القتلى في العراق – ICB Project) حجم هذا الماساة في العراق منذ آذار ٢٠٠٣ وحتى اواسط ٢٠١٥. وبحسب هذا المشروع – وهو جهة دولية محايدة تراقب ضحايا الحرب في العراق– خلف العنف السياسي في العراق خلال هذه المدة اكثر من (١٥٠.٠٠٠) ضحية، وكان من بينهم اكثر من (١٢٢, ٠٠٠) من المدنيين اي بنسبة (٨٠%) من مجوع الضحايا[٣].

(١) منظمة مرصد الحقوق والحريات الدستورية، المصدر السابق.

(2) United Nations, Security Council, Fourth report of the Secretary-General pursuant to paragraph 6 of resolution 2169 (2014), at 13 July 2015, P. 9. in the internet at : http://www.uniraq.org/images/SGReports/N1521149%20(2).pdf

(٣) لتفاصيل اكثر ينظر: مشروع حصر القتلى في العراق (IBC Project)، **سجلات حرب العراق: ما تكشف عنه الأرقام**، من الأنترنيت على الموقع:

https://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/warlogs/

جدول رقم (١): عدد القتلى المدنيين جراء العنف السياسي في العراق شهريا وسنويا منذ ٢٠٠٣ حتى اواسط ٢٠١٥

السنة	ك ٢	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	ن ١	ن ٢	ك ١	المجموع
٢٠٠٣	٣	٢	٣٩٧٧	٣٤٣٥	٥٤٥	٥٩٨	٦٤٦	٨٢٥	٥٦٦	٥١٦	٤٨٧	٥٢٥	**١٢.١٢٥**
٢٠٠٤	٦١٠	٦٦٣	١٠٠٤	١٣٠٣	٦٥٥	٩٠٩	٨٣٤	٨٧٨	١٠٤٢	١٠٣٣	١٦٧٦	١١٢٩	**١١.٧٣٦**
٢٠٠٥	١٣٢٢	١٢٩٧	٩٠٥	١١٤٥	١٣٩٦	١٣٤٧	١٥٣٦	٢٣٥٢	١٤٤٤	١٣١١	١٤٨٧	١١٤١	**١٦.٥٨٣**
٢٠٠٦	١٥٤٦	١٥٧٧	١٩٥٧	١٨٠٤	٢٢٧٧	٢٥٨٤	٣٢٩٨	٢٨٦٥	٢٥٦٥	٢٩٩٦	٣٠٨٤	٢٨٩٨	**٢٩.٤٥١**
٢٠٠٧	٣٠١٧	٢٦٧٩	٢٧٢٦	٢٥٦٥	٢٨٤٤	٢١٩٩	٢٦٩٤	٢٤٨١	١٣٨٧	١٣٢٤	١١٢٤	٩٩٦	**٢٦.٠٣٦**
2008	٨٥٨	١٠٩٢	١٦٦٧	١٣١٥	٩١٤	٧٥٠	٦٣٩	٧٠٤	٦١٢	٥٩٤	٥٤٠	٥٨٦	**١٠.٢٧١**
٢٠٠٩	٣٧٢	٤٠٧	٤٣٨	٥٨٩	٤٢٨	٥٦٣	٤٣١	٦٥٣	٣٤٣	٤٤١	٢٢٦	٤٧٨	**٥.٣٦٩**
٢٠١٠	٢٦٧	٣٠٥	٣٣٦	٣٨٥	٣٨٧	٣٨٥	٤٨٨	٥٢٠	٢٥٤	٣١٥	٣٠٧	٢١٨	**٤.١٦٧**
٢٠١١	٣٨٩	٢٥٤	٣١١	٢٨٩	٣٨١	٣٨٦	٣٠٨	٤٠١	٣٩٧	٣٦٦	٢٧٩	٣٩٢	**٤.١٥٣**
٢٠١٢	٥٣١	٣٥٦	٣٧٧	٣٩٢	٣٠٤	٥٢٩	٤٦٩	٤٢٢	٤٠٠	٢٩٠	٢٥٣	٢٩٩	**٤.٦٢٢**
٢٠١٣	٣٥٧	٣٦٠	٤٠٣	٥٤٥	٨٨٨	٦٥٩	١١٤٥	١٠١٣	١٣٠٦	١١٨٠	٨٧٠	١١٢٥	**٩.٨٥١**
٢٠١٤	١٠٩٦	٩٧١	١٠٢٦	١٠٣٦	١٠٢٧	٢٥٣٤	١٤٨١	١٥٩٢	١٩٥٦	١٧٩٧	١٤٦٨	١١٩٠	**١٧.١٧٤**
٢٠١٥	١٤٣١	١٤٧٢	٩٢٧	١٧٠٢	١٢١٣	١١٥٤	١٥٨٠	٧٦٢					**١٠.٢٤١**

المصدر: مشروع حصر القتلى في العراق (Iraq Body Count)، ضحايا حرب العراق، من الانترنيت:

https://www.iraqbodycount.org/database/

وكان للعنف السياسي غير الرسمي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، آثاراً ونتائج سلبية خطيرة على الحياة السياسية، ولعل من اهمها هي:

ا.اضعاف الثقة بين القوى الدينية والمذهبية والعرقية وحتى الاجتماعية والسياسية المتصارعة والمختلفة واضاعة فرصة الحوار والالتقاء والمصالحة عند قواسم مشتركة، جراء ما يولده العنف السياسي غير الرسمي من مخاوف لدى الأطراف جميعها بانها ان تخلت عن قواها العنفية ووثقت بالآخرين فانها ستتعرض الى الاضطهاد والفناء.

ب. ازدياد سعي القوى الى تعزيز قوتها وزيادة قدراتها العنفية بمساندة قوى واطراف خارجية لتضمن بقاءها وتاثيرها ونفوذها في السعي للاستحواذ على السلطة او على الأقل لضمان المشاركة فيها ومن ثم توزيع غنائمها عليها، ولذلك اصبح امن واستقرار الحياة السياسية مرهون بارادات وخيارات اطراف دولية وخارجية وهي في الغالب متعارضة ومتضاربة ويعني ذلك استمراراً للتمزق والتشرذم على الصعد كافة.

الفرع الثاني
العنف السياسي غير الرسمي من قبل تنظيمات غير عراقية

من الواضح انه في الصراعات الدولية والصراعات داخل الدولة الوطنية ظهر بعد جديد يتمثل في تورط جماعات وتنظيمات فوق القومية في تلك الصراعات. ومن الصعب نفي العلاقة بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية. بالنسبة للحالة العراقية وفق دراسة معينة هناك "اربعة وعشرين جماعة هيكلية تعمل مع ما يقرب من مائة جماعة صغيرة ومتوسطة جعلت العراق اكثر منطقة عنفا في العالم"[1] من بين تلك الجماعات تنظيم القاعدة، حيث الصراع بينها وبين الولايات المتحدة يعود الى اواسط التسعينات من القرن الماضي وخاصة مع تفجيرات نيروبي ودار السلام، حيث انهم الولايات المتحدة القاعدة بتدبير تلك الانفجارات. ومع تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ اتخذ ذلك الصراع بعدا

(1) Rohan Gunaratna, **Terrorist Threat in Iraq: Origin, Development and Impact**, in: Amitav Acharya & Hiro Katsumata (editors), Byond Iraq: The Future of International Order, (Singapore: World Scientific Publishing, 2001) p. 112.

دوليا واضحا.

مع سيطرة الولايات المتحدة على العراق في عام ٢٠٠٣ ودخول العديد من القوات الامريكية الى العراق وجد تنظيم القاعدة الفرصة لمواجهة امريكا على الارض وفي العراق في اطار الصراع بينهما، وفي الوقت نفسه فان احتساب امريكا كدولة محتلة للعراق في منظور القاعدة قد وفر الغطاء الايديولوجي لمواجهة امريكا، وبذلك بدء الصراع الدموي ودخل العراق العديد من افراد القاعدة غير العراقيين.

لم تواجه القاعدة فقط الامريكيين وانما واجهت كل من تعامل وتعاون مع امريكا في صراعات دموية، نتيجة لذلك قتل اعداد كبيرة من العراقيين على يد القاعدة وعبر استخدام اساليب عنفية متعددة، كاستخدام السلاح والتفجيرات بادوات مختلفة.

ونظرا لكون ان المخيال الايديولوجي للقاعدة ينتمي تاريخيا الى الطائفة السنية ونظرا لشعور السنة بالتهميش من قبل القادة العراقيين الجدد، فان استخدام العنف من قبل القاعدة اتخذ بعدا طائفيا باستهداف جماعات وافراد شيعية.

ان التهديد الذي شكله تنظيم القاعدة قد تختلف حوله الرؤى والتصورات، وهذا ما يرتبط بطبيعة المكان، بالنسبة للعراق فان تنظيم القاعدة الذي كان له حضور واضح في ممارسة العنف كان يهدد الاستقرار والخطوات المتخذة لبناء عراق جديد، اما بالنسبة للغربيين فان خطر القاعدة هو"تهديد ديني يهدد اسس الحريات في العالم الديمقراطي العلماني"[1]

من الواضح ان الاعمال العنفية للقاعدة تراجعت الى حد كبير في كثير من مناطق العراق اثر تاسيس قوات الصحوات عام ٢٠٠٦، فقد تم مواجهة القاعدة بقوة من قبل العشائر في المناطق السنية.

ففي تقرير مفصل لمؤسسة راند الامريكية عن التهديدات التي تواجه العراق بعد انسحاب القوات الامريكة اكد على تراجع القاعدة، وعليه ذهب التقرير الى طرح فكرة مفادها انه كلما انخرط افراد السنة في النظام الجديد في العراق قلّ احتمالية تمردهم، كذلك تحريض

(1) Martin A. Miller, **The Foundations of Modern Terrorism State, Society and the Dynamics of Political Violence**, (Cambridge: cambridge university press, 2013), p. 242.

القاعدة لهم على التمرد على الحكومة العراقية، واضاف التقرير انه في حالة استهداف القاعدة لقادة السنة كما حصل في السابق فانهم يواجهون غيض السنة وليس تعاونهم[1].

ينبغي الاشارة الى ان العراق شهد تصاعدا نوعيا في العنف السياسي منذ منتصف عام ٢٠١٤ اثر ظهور تنظيم داعش- دولة العراق والشام الاسلامية - الذي سيطر على مساحات واسعة من العراق شمل في البداية محافظة الموصل ومن ثم مساحات واسعة من محافظة صلاح الدين وتحديدا مركز المحافظة مدينة تكريت، وبعدها ايضا مدينة الرمادي.

من المؤكد ان تناول تنظيم داعش كونه تنظيم متشعب ومتشابك واخطر بكثير من القاعدة من حيث التنظيم وطريقة التمويل ومستوى العنف الممارس يحتاج الى دراسة مستقلة ليس بسهولة تناولها في سياق هذا البحث، وخاصة ظاهرة داعش بدات تكتسب بعدا دوليا ولم تبقى مشكلة عراقية فحسب، نظرا لتوسع نشاط التنظيم الارهابي في دول عديدة.

وفي الوقت نفسه دخول افراد من غير العراقيين الى العراق لمحاربة الداعش بدعوى حماية العتبات المقدسة للشيعة في العراق وظهور جماعات مسلحة غير رسمية كالحشد الشعبي بغطاء من الحكومة العراقية جعل تناول التطورات الاخيرة في العراق تتطلب بحثا مستقلا من خلال مدخل منهجي مختلف لأن طبيعة العنف المصاحب لتلك التطورات كما سبق لم تعد قاصرا على العراق فقط.

وفي نهاية هذا المطلب، وارتباطاً بمضمون المطلب السابق، اذا طرحنا التساؤل الآتي: من هو المسؤول عن العنف السياسي في العراق؟ فهذا التساؤل ليس مطروحا على سبيل تحديد مسؤولية ذلك، وانما المطروح هو الاجابة من منظور العراقيين وفق تقسيم الشيعة والسنة والكورد.

ولأجل معرفة ذلك يعتمد الباحثان على دراسة خاصة لـ(مركز الدراسات الاستراجية والدولية -Center for Strategic and International Studies) في امريكا. فالمركز المذكور قام بدراسة مسحية وحدد مجموعة من الاطراف كمسؤول عن العنف في العراق، وترك للمستفتين في الدراسة الاجابة على اختيار من هو المسؤول عن العنف، ويمثل الشكل الادناه نتائج الدراسة.

(1) Report Prepared by: National Defends Research Institute (RAND), Titled: **Security in Iraq A Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave**, 2010, p. xiv.

الشكل رقم (١) اتجاهات العراقيين (الشيعة والسنة والكورد) حول الجهات المسؤولة عن العنف في العراق

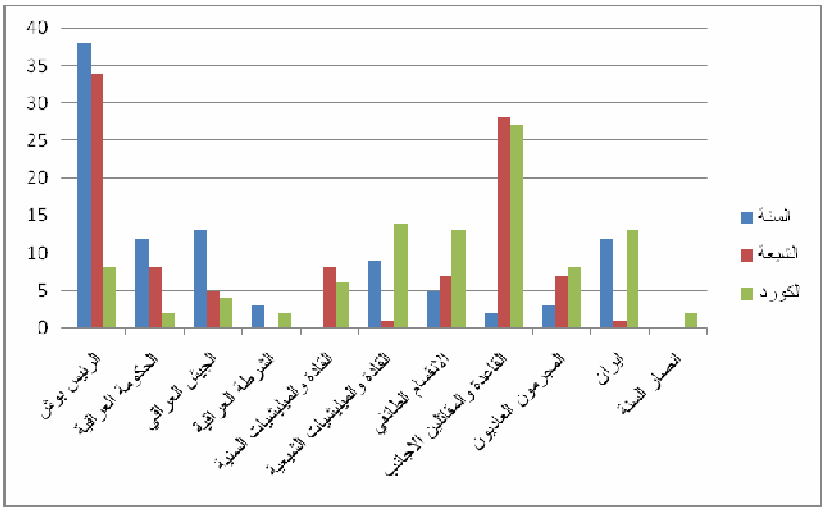

المصدر:

Center for Strategic and International Studies, **Iraq's Sectarian and Ethnic Violence and Its Evolving Insurgency**, prepare by: Anthony H. Cordesman Arleigh A. Burke, 2007, p.26

اذا قمنا بتحليل اولي لنتائج الدراسة يبدو واضحا مدى اثر الانقاسم الطائفي والقومي على نتائج الدراسة. فمن المعروف انه كان هناك علاقة قوية بين الكورد والقيادات الكوردية مع الولايات المتحدة الامريكية، لذلك نرى في سؤال ان الرئيس" بوش" هو المسؤول عن العنف في العراق؟ نسبة الاجابة قريبة بين السنة والشيعة بينما نسبة الكورد مختلفة جدا.

مثال آخر على اثر الطائفية، ففي سؤال عن مدى مسؤولية القاعدة عن العنف في العراق، نرى ان نسبة تحديد المسؤولة بين الشيعة والكورد قريبة جدا ومرتفعة ايضا بينما بالنسبة للسنة لا يحملون القاعدة والمقاتلين الاجانب المسؤولية الا بنسبة ضئيلة جدا لا تصل الى اثنين في المئة. الانحياز السابق في الاجابة يصدق ايضا بالنسبة على الشيعة ففي سؤال مدى تحمل دولة ايران مسؤولية العنف في العراق، نرى ان اجابة الشيعة بنعم حوالي واحد في المئة بينما السنة يحملون ايران بنسبة يفوق ذلك بكثير.

من كل ذلك يتوضح ان قضية العنف في العراق ليست قضية داخلية فقط وانما لها ابعاد اقليمية وفي نفس الوقت لها بعد مرتبط بالهوية، لذلك فان معالجة العنف في العراق يتطلب مقاربة منهجية ينطلق من تلك الابعاد المختلفة للعنف.

الخاتمة

وفي النهاية وصل البحث الى عد من الإستنتاجات وتقديم عدد من التوصيات في سبيل معالجة العنف السياسي في العراق، وذلك على النحو الآتي:

اولاً: الإستنتاجات:

١. توجد تصنيفات عديدة ومختلفة لأنماط العنف السياسي، مثل التمييز بين: العنف السياسي المنظم والعنف السياسي العفوي، العنف السياسي المباشر والعنف السياسي غير المباشر، العنف السياسي اللاعقلاني والعنف العقلاني، العنف السياسي الرسمي والعنف السياسي غير الرسمي.

٢. شهد العراق منذ نيسان/ ٢٠٠٣ تصاعد العنف الرسمي في ظل دخول الامريكان، واستمرت بعد عملية انتقال السيادة، على يد القوات المتعددة الجنسيات ومن ثم القوات الأمنية العراقية.

٣. ادى العنف السياسي الرسمي في عراق بعد ٢٠٠٣، الى نتائج سلبية خطيرة مثل: افتقاد الحكومة واجهزتها الأمنية ثقة المواطن بهما، اضعاف الإنتماء الوطني وتعزيز الولاءات دون الوطنية بدلاً منها، تكريس الهويات الخاصة على حساب تراجع الهوية الوطنية الشاملة، وبذلك ساعد العنف السياسي الرسمي على تعزيز العنف السياسي غير الرسمي.

٤. مورس العنف السياسي غير الرسمي في العراق بعد ٢٠٠٣ من قبل قوى اجتماعية غير حكومية: مثل الميليشيات المسلحة، القوى الحزبية التي تمتلك مليشيات، الجماعات المسلحة المحسوبة على بعض الطوائف الدينية والعرقية.

٥. على الرغم من ان التكوين التعددي للمجتمع العراقي قد وفر ارضية ملائمة لتوسيع انماط العنف السياسي في العراق، الا ان المصدر الرئيسي لانفجار هذا العنف هو تسيس النخب السياسية الداخلية والقوى الخارجية لتباينات ذلك التكوين في صراعها على السلطة واستغلال تلك التباينات للفوز بالسلطة والبقاء فيها.

٦. نتجت عن ممارسة العنف السياسي غير الرسمي في العراق بعد ٢٠٠٣، نتائج خطيرة، مثل: اضعاف الثقة بين مكونات الشعب العراقي والقوى الاجتماعية والسياسية المتصارعة

والمختلفة، اضاعة فرصة الحوار والالتقاء والمصالحة بينها، انتشار الخوف بين القوى المختلفة من الإستبعاد والاضطهاد والفناء، فتح الباب امام اطراف خارجية للتدخل في الشؤون العراقية الداخلية ومناصرة بعض القوى السياسية فيها.

٧. مع ظهور تنظيم الداعش اكتسب العنف السياسي في العراق ابعادا معقدة ومختلفة، نظرا لكون التنظيم متورط في نشاطات ارهابية مختلفة وفي دول عديدة لذلك لم يعد العراق الدولة الوحيدة المرتبطة بالقضية وانما اكتسبت بعدا دوليا واقليميا وتداخلات واستقطابات متعددة.

٨. تحديد مسؤولية العنف في العراق في منظور العراقيين يتبلور من خلفياتهم الطائفية والقومية، اذا الوعي المرتبط بالعنف وعي مؤدلج قائم على اساس الهوية وليس المعرفة الموضوعية.

ثانيا: التوصيات:

١. كف القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية من كل الاطياف العراقية عن المزيد من التناحر بينها وتجميع جهودها في سبيل وضع خارطة طريق لبناء مصالحة وطنية شاملة والاستعجال في تنفيذها.

٢. دعم الجهود الرامية الى توطيد الحوار الوطني والولاء الشامل للوطن بين الاطراف المختلفة، وحث ابنائها على نبذ الافكار والايديولوجيات المتطرفة التي تمجد العنف والعدوان بدلا من السلم والتعايش.

٣. قيام الحكومة العراقية باتخاذ اجراءات ملائمة في سبيل نبذ العنف في العراق، ولكن من خلال الاطر الدستورية والقانونية بما يعزز سيادة القانون على حساب تراجع سيادة العنف في ادارة مشاكل العراق.

٤. تعزيز دور السلطة القضائية في حل المشاكل المثيرة للنزاع بين الاطراف العراقية ولاسيما قضايا المحتجزين للاسباب الطائفية وكذلك في قضايا العدالة الانتقالية في العراق.

٥. تفعيل مجلس النواب العراقي لدوره في مجال تعزيز الشفافية والمسائلة في الحكم،

ولاسيما من خلال سن تشريعات تعمل على ظبط العنف السياسي من قبل الاجهزة الرسمية الامنية والعسكرية وايجاد التوازن بين تكوين هذه الاجهزة على اسس العدالة والتوافق بين ابناء كل الاطراف، وكذلك تفعيل البرلمان لدوره الرقابي بخاصة في مجال التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان.

٦. محاربة الفساد المتفشي على جميع مستويات ادارة الدولة الذي حرم فئات واسعة من الشعب من ابسط وسائل الحياة، وكان هذا الحرمان مصدرا لاتجذاب وتجنيد فئات عديدة ولاسيما الشباب في دوامة العنف.

٧. تعزيز الاطر الدستورية التي تؤكد على سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، بالاضافة الى المبادئ التي رسمت اسس التوافق والفيدرالية واللامركزية في ادارة الدولة، كون هذه الاسس وسيلة لاشراك جميع الاطراف في اتخاذ القرارات المهمة على المستويات المحلية والوطنية، مع تمتعها بنوع من الاستقلال الذاتي التي تجنبها من كثرة الاصطدام بالغير في ادارة امورها الخاصة ومناطقها.

٨. عمل القوى الدولية والاقليمية من الدول الكبرى والمجاورة والمنظمات الدولية على تعزيز السلام والمصالحة بين الاعراقيين وتجنب ممارسة تدخلات مؤدية الى ازدياد التناحر بين الاطراف العراقية.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق:

١. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢. الامر رقم (٢) لعام ٢٠٠٣ بشان حل المؤسسات العراقية.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

١. د.احسان حميد المفرجي، د.كطران زغير نعمة ود.رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثانية، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩٧.

٢. انطوني جيدنز، بعيدا عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية. ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، سلسلة عالم المعرفة - العدد (٢٨٦)، رجب ١٤٢٣ - اكتوبر ٢٠٠٢.

٣. باسيل يوسف بجك والآخرين، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية-الهوية الوطنية-السياسات الاقتصادية)، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٤. د.حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧)، بيروت - لبنان، نيسان/ ابريل ١٩٩٩.

٥. د.صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي: اسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٠.

٦. د. عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦.

٧. د. كاظم حبيب، الإستبداد والقسوة في العراق، محاولة لفهم الأساس المادي لظاهرتي الإستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية -

كردستان، العراق، ٢٠٠٥.

٨. محمد الهزاط والآخرين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار/٢٠٠٤.

٩. منظمة العفو الدولية، دليل المحاكمات العادلة، ط ١، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن – المملكة المتحدة، ٢٠٠٠.

١٠. انتوني كوردسمان والآخرين، مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق امريكية وعالمية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الكتب باللغة الكردية:

١. كامەران نصرالدين وسۆران غفور، ڕۆڵی گەشەپێکردنی کۆمەڵایەتی لە ئۆندۆنێزی سیاسیدا، گۆڤاری خامە، ژمارە (٤)، هاوینی ٢٠٠٦.

رابعا: المصادر الانكليزية:

1. Center for Strategic and International Studies: Iraq's Sectarian and Ethnic Violence and Its Evolving Insurgency, prepare by: Anthony H. Cordesman & Arleigh A. Burke , 2007.

2. Stathis N. Kalivas: The Ontology of "Political Violence": Action and Identity in Civil Wars: Perspective on Politics, vol 1/No.3. September 2003.

3. Martin A. Miller: The Foundations of Modern Terrorism State, Society and the Dynamics of Political Violence(Cambridge: cambridge university press, 2013).

4. Report Prepared by: National Defends Research Institute (RAND) Titled: Security in Iraq A Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave, 2010.

5. Rohan Gunaratna: Terrorist Threat in Iraq: Origin, Development and Impact, in: Amitav Acharya & Hiro Katsumata(editors) Byond Iraq: The Future of International Order(Singapore: World Scientific Publishing, 2001).

6. Timothy Besley and Torsten Persson: The Logic of Political Violence, paper presented in seminars titled (The Incidence of Civil War: Theory and Evidence". at the LSE, Edinburgh, Warwick, Oxford, IIES, Tilburg, UPF,Uppsala, Bonn, a CIFAR meeting, ESEM 2009.

7. United Nations, Security Council, Fourth report of the Secretary-General pursuant to paragraph 6 of resolution 2169 (2014), at 13 July 2015.

خامسا: رسائل جامعية:

١. مؤيد جبير محمود الفلوجي، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

سادساً: بحوث ودراسات:

١. انطوان حداد، الأوضاع الإنسانية ولإجتماعية في العراق بعد الحرب: التحديات – الأولويات– الضرورات، من: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا اعادة الإعمارالاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ايار/٢٠٠٤.

٢. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، السنة (٢٩)، العدد (٣٣٠)، آب/٢٠٠٦.

٣. قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، مركز الباحث، الجزائر، عدد (١)، ك٢٠٠٢/١. من الأنترنيت على الموقع:

http:/ /www.albahethcent.org/ violence_ 1feb

سابعاً: تقارير:

١. بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، التقارير نصف السنوية عن وضع حقوق الانسان في العراق للأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١٤). متوفر على الموقع الآتي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=168&Itemid=644&lang=ar

٢. الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية، التقارير السنوية عن حالة حقوق الانسان في العراق للأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١٣). متوفر على الموقع الآتي:

http://www.ihrsusa.net/sections-6.html

٣. المنظمة الدولية للهجرة – العراق (IOM-IRAQ)، **مصفوفة تتبع النزوح الجولة ٢٤ تموز ٢٠١٥**، على الموقع الآتي:

http://iomiraq.net/file/1992/download?token=Il0XFEu5

٤. منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٩، متوفر على الموقع الآتي:

http://www. Amnesty International Report2009.mht

٥. مجموعة الازمات الدولية، المعارضة العلمانية في العراق: صعود وتراجع تحالف العراقية، التقرير رقم (١٢٧) حول الشرق الاوسط، بروكسل، ٣١تموز٢٠١٢. متوفر على الموقع الآتي:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/Arabic%20translations/127-iraqs-secular-opposition-the-rise-and-decline-of-al-iraqiya-arabic.pdf

٦. مجموعة الازمات الدولية، سنة العراق والدولة: فرصة كبرى او خسارة فادحة، التقرير رقم (١٤٤) حول الشرق الاوسط، بروكسل، ١٤آب٢٠١٣. متوفر على الموقع الآتي:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/Arabic%20translations/144-make-or-break-iraq-s-sunnis-and-the-state-arabic.pdf

ثامنا: مصادر الكترونية:

١. انتوني شديد، جذور العنف السياسي ضاربة اطنابها في العراق.. والانتخابات ليست استثناء، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، العدد ١١٤٣٧، ٢٢ مارس ٢٠١٠، متوفر على الموقع الآتي:

http://www.alsharqalawsat.com/ar/forum/showthread.php?t=11437

٢. رنا النشاشيبي ومراد عمرو، العنف السياسي ضد الأطفال، مركز الدراسات امان – المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المراة، متوفر على الموقع الآتي:

http://www.amanjordan.org/aman_studies

٣. فالح عبدالجبار، مفهوم العنف مفهوم الإرهاب، منتدى الحوار المتمدن، متوفر على الموقع الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=71878

٤. منظمة مرصد الحقوق والحريات الدستورية، حقوق الإنسان في العراق لازالت تثير القلق دون اهتمام الجهات الحكومية، عرض تقرير مرصد السنوي لعام ٢٠٠٩، متوفر على الموقع الآتي:

http://www.marsadr/ constitutional- rights- freedom/ mrfc2009.mht

الملخص

يسعى هذه البحث الى رصد ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الذي سقط فيه النظام السابق وبدا عهد جديد في العراق، ذلك العهد اتسم بالعنف على مستويات مختلفة.

حلَل البحث طبيعة العنف السياسي في العراق، فبعد مسح الدراسات السابقة حول مفهوم العنف السياسي وتصنيفاته تبنى من الناحية المنهجية تقسيم العنف السياسي في العراق الى العنف السياسي الرسمي الممارس من قبل الحكومة، والعنف السياسي غير الرسمي الممارس من قبل جماعات مسلحة من داخل العراق وخارجه.

وتوصل البحث الى ان العنف السياسي في العراق ادى الى احداث مجموعة من النتائج تتمثل في فقدان الثقة بين الحكومة والطبقة السياسية من جهه وبين الشعب من جهة اخرى بالاضافة الى ذلك جعل العنف امكانية التعايش والحوار بين المكونات العراقية صعبة الى درجة كبيرة وخاصة مع تزايد وتيرة العنف باستمرار.

وتوصل البحث كذلك الى ان العنف السياسي في العراق مرتبط بالهوية واكتسب بعدا اقليميا مما ادى الى تعقيد الظاهرة ايضا. واخيرا راى البحث ان معالجة العنف في العراق مرتبط بمعالجة الحساسية على مستوى الانتماء والهويات الطائفية والقومية في العراق.

پوختە

تۆژینەوەیە هەوڵ دەدات دیاردەی تووندوتیژی سیاسی دوای روخانی رژێمی سەدام لە ٢٠٠٣ شیبکاتەوە، لەو کاتەوە سەردەمێکی نوێ لە عێراق دەستپێکرد و ئاستی جیاوازی لە تووندوتیژی سیاسی بە خۆوە بینی.

تۆژینەوەکە پاش گفتگۆکردنی شێواز و چەمکی تووندوتیژی، چەمکەکە دابەش دەکات بۆ چەمکی تووندوتیژی فەرمی کە لە لایەن حکومەتەوە پیادەکرێت، لە گەڵ تووندوتیژی نافەرمی کە لەلایەن گروپە تووندڕەوو چەکدارەکان لە ناوەوەو دەرەوەی عێراق پیادەدەکرێت.

ئـوێژینەوەکە گەیـشتە ئەوەی ئونـدونێژی کۆمەڵێـک ئەنجـامی لێکەونـووەتەوە کە گفتگـۆو پێکەوە ژیانی لە عێراقدا بەرەوە مەحاڵ و هەلو مەرجێکی قورس بـردووە، هەروەهـا مێمـانە لە نێـوان حکـومەتْ وخەڵـک نەمـاوە. هەروەهـا ئـوێژینەوەکە گەیـشتۆتە ئەوەی ئونـدونێژی سیاسی لە عێراق رەهەندێکی هەرێمایەتی لە خۆ گرتووەو پەیوەندیدارە بە ناسـنامە، ئەمەش دیـاردەکەی ئـاڵۆزتر کـردووە، چـونکە بـۆ چارەسـەرکردنی کێـشەکە پێویـستە هەمـوو ئەو هەستەوەرییانە چارەسەر بکرێن لە ئاستی ناسنامەی نەتەوەیی ومەزهەبی.

Abstract

This study seeks to understand of political violence in Iraq particularly after the fall of regime in 2003. Since then, the new Iraqi regime began a new era which is characterized of several types of violence.

This study examined the nature of the political violence in Iraq through the review of literature and research who examined this issue. This study categorized the conceptual framework of the violence in Iraq mainly into two types. The first type of violence which does by the government and the second type of violence is practiced by armed groups and militias from inside and outside Iraq

The study find out that the violence led to the loss of trust amongst the government, political entities and the public. In turn, this led to the possibility of coexistence and dialogue between the Iraq components has become difficult to a large degree, especially with the increasing level of sectarianism. Beside this, the study identified that the political violence in Iraq has connected to the identity of components which has the regional dimensions. In this sense, the tackling of violence which is required solving the sensitivity of sectarian affiliation in favor of national identity in Iraq.